

## A Project of the Atlantic Council's Rafik Hariri Center for the Middle East

Haitam Tabei

August 3, 2012

هيثم التابعي

### استمرار غياب العدالة الاجتماعية قبلة موقوتة لثورة جديدة في مصر

قبل أربعة أعوام وضع عمال شركة "غزل المحلة"، كبرى شركات الغزل والنسيج بمصر، المصريين على عتبات الثورة مشعلين أول موجات الاحتجاجات على حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك، حينها ثار عمال المحلة على تدني مرتباتهم وغلاء الأسعار وفساد قياداتهم، ليخرجوا لشوارع المحلة صادمين المصريين بإسقاطهم أول صورة لمبارك أرضا، بعدها بثلاث سنوات وفي يناير 2011، نجح ملايين المصريين في إسقاط حكم مبارك نفسه بثورة شعبية رفعت شعار "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية".

لكن بعد نحو عام ونصف من الثورة وجد آلاف من عمال المحلة أنفسهم في وضع مشابهة لأوضاع نظام مبارك بل وحتى أسوأ بلا عدالة اجتماعية توفر لهم ولأبنائهم "العيش" مشعلين احتجاجات عمالية في كل البلاد ربما تشعل بالنهاية الغضب نحو ثورة جديدة "حقيقية" وقودها سيكون "الفقر" والجوع و"الحاجة" وليست مطالب الحرية والديمقراطية.

وبالإضافة لعمال المحلة المضربين، ضربت مصر موجة من الإضرابات العمالية المختلفة بدأت بعمال شركة موبكو بمدينة دمياط، الذين يعتصمون أمام قصر الرئاسة في القاهرة، ثم عمال شركة كيلوباترا للسيراميك بمدينة السويس وأخيرا عمال المحلة وزملائهم بقطاع الغزل والنسيج، وهي الاحتجاجات التي تشترك في نفس الأسباب ألا وهي الأوضاع السيئة للعمال في المصانع الخاصة والحكومية على السواء.

وخلال زيارتي لمدينة المحلة، قلعة الصناعة في مصر، والتي يوجد بها ما يزيد عن 50 ألف عامل، تعرفت عن قرب على واقع العمال البسطاء والفقراء الذين يشعرون بمعاناة الظلم والقهر والتجاهل جنبا إلى معاناة الفقر والحاجة نتيجة مرتباتهم المتواضعة وغياب التأمين الطبي والمعاش الجيد عند التقاعد.

ودخل عمال شركة غزل المحلة في اعتصام قبل أسبوع مطالبين بزيادة نسبتهم في الأرباح إلى 12 شهرا من أساسي المرتب في السنة بدلا من أربعة شهور ونصف، كما طالب العمال بأن يكون الحد الأدنى لأجورهم 1500 جنيه، وصرف مكافأة نهاية الخدمة ثلاثة أشهر عن العام بدلا من شهر، كذا المطالبة بتطهير الشركة من القيادات الفاسدة، على حد قولهم، وإعادة هيكلتها إداريا، وهي كلها طلبات تنزوي تحت شعار "العدالة الاجتماعية" الذي رفعه متظاهرو التحرير أثناء ثورة يناير، وهي الطلبات التي تضامن معها عمال سبع شركات أخرى للغزل والنسيج في الدلتا بإجمالي عمال يتجاوز الثلاثين ألف بين مصانع حكومية وخاصة، ما يعكس حجم المعاناة التي يشعر بها العمال في مصر.

وفي طريقي للمحلة، قرأت مقالات رأي لكتاب مصريين يكتبون، من مكاتبهم المكيفة، إن تلك الاضطرابات تشعلها أيدي الثورة المضادة الراجبة في وضع عراقيل أمام الرئيس مرسي، لكنني تأكدت من زيف تلك الإدعاءات من أولى لقاءاتي مع العمال، فملايسهم وأوضاعهم كانت تكشف عن الفقر والمعاناة، كانوا يتحدثون بصدق عن حقوقهم الغائبة ومرتباتهم الضعيفة والتزاماتهم المادية ودورة ديونهم التي لا تنتهي من أجل تربية أبنائهم، أحدهم قال لي بمرارة "نحن هنا من أجل مستقبل أبنائنا أما حاضرننا ومستقبلنا نحن فمدفون هنا جوار الأتنتا"، العامل الذي تجاوز الأربعين حملني رسالة للقاهرة قائلا "قل للإعلاميين والسياسيين أننا لسنا تابعين لأي قوى سياسية، نحن فقط نبحث عن حقوقنا".

وخلال 18 شهرا من الثورة، شهدت مصر اعتصامات وإضرابات عمالية بطول البلاد وعرضها انتهت معظمها بالاستجابة لطلبات العمال وتحسين وتوفير أوضاعهم الوظيفية والمالية، لكن "عمال المحلة" يشعرون بغصة في حلوهم من تجاهل الجميع لهم، كانت يتحدثون عن دورهم في إشعال الثورة خاصة من خلال احتجاجات 2008، تحدثوا بمرارة عن استفادة الجميع من الثورة وتحقيهم لأهدافهم وشعاراتهم بينما الكل أهمل مطالبهم ونسوا حقوقهم".

وبعد سبعة أيام من تجاهلهم التقى وفدا من العمال بمستشار لرئيس الجمهورية طالبهم فيها بفض إضرابهم لحين تشكيل حكومة جديدة تتولى النظر بجدية في مطالبهم واعداد العمال بزيادة نسبتهم في الأرباح إلى 6 شهور ونصف، لكن العمال أصروا أن الغضب لا يزال في الصدور وأن شيئا لم يتغير للأحسن بعد.

وبين مصانعهم المتهاكمة والتي لم تتطور ألاتها عبر سنين والمباني المكيفة لمديريهم وفيلاتهم الفاخرة، باحة صغير لا تعكس حجم التفاوت الكبير في العدالة الاجتماعية بين أوضاع مديري الشركة الذين يتقاضون مرتبات وأرباح بمئات الآلاف والعمال الفقراء الذين تتراص درجاتهم البسيطة على الحوائط الداخلية للشركة.

ما كان مثيرا بالنسبة لي أن النظام الجديد في مصر لم يغير المديرين المتهمين بالفساد الإداري والمالي، بل رقتهم لمنصب أعلى ومنهم رئيس مصنع "عزل المحل" الذي رحل عن منصبه بسبب فساد إداري، فوجده العمال بعد الثورة رئيسا للشركة الأم لمصنعهم.

وتشهد مصر تفاوت كبير في الأجور بين طبقات العمال الكادحة والتي تمثل وقود العملية الاقتصادية ومعهم الكثير من الإداريين البسطاء، ومديري تلك المصانع الذين تدفع لهم مرتبات مرتفعة وتسهيلات خدمية مريحة، أبعد ما تكون عما يتلقاه العمال البسطاء.

وفي المحلة أيضا، التقيت القيادي العمالي حمدي حسين الذي قال لي أن طلبات عمال مصر بسيطة للغاية وتتلخص في وضع حد أدنى عادل للأجور، ومنحهم حقوق النقابية والعمالية، وتضمن حقوقهم في الدستور الجديد، العم المناضل حسين قال لي بمرارة "أن عمال مصر يعانون من أوضاع معيشية سيئة لا تتحمل تجاهل المسؤولين خاصة مع تزايد غضبهم ما يجعلهم قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت خاصة مع إهمال المسؤولين لتحقيق العدالة الاجتماعية".

وفي ميدان صغير يتوسطه تمثال صغير للاقتصادي المصري "طلعت حرب" داخل حرم المصنع، تجمهر مئات العمال، رفقة أسرهم وأبنائهم هزيلي الأجساد، هاتفين "الإضراب شرعي.. الاعتصام شرعي"، مهدين الجميع بتحويل الميدان الصغير لميدان "تحرير" جديد لكن من أجل حقوق العمال البسيطة هذه المرة، وباعتقادي ومن خلال مشاهدتي لحجم الغضب في قلوب العمال يمكنني القول أن حالة الغضب تلك يمكنها أن تتحول لكرة لهب تشعل ثورة جديدة ضد النظام المصري الجديد، وهو غضب لن يكون له علاقة بمساحة الحريات والديمقراطية الممنوحة ولكن مرتبط بالفقر والجوع والحاجة لحياة كريمة لمئات الآلاف من العمال الذين تتجاهلهم الأنظمة في مصر عبر الزمن.